ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النزاع حول الأرض في دارفور وأبعاده القانونية والثقافية والتربوية

إعــداد

دكتور/ محمد علي حمد علي

أستاذ مشارك – قسم العلوم التربوية – مناهج

كلية التربية – جامعة الفاشر

تاريخ استلام البحث: 22 / 12 / 2025 تاريخ قبول البحث: 21 / 2 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستخلص البحث

تناول البحث الأبعاد القانونية والثقافية والتربوية للنزاع حول الأرض في دارفور وكيف يمكن أن يقتبس منها الحلول للنزاع القائم، بعد وضوع مقدمة البحث والإطار النظري، قام الباحث بتصميم استبيان مكون من أربعة محاور رئيسية خاصة بالأبعاد القانونية والثقافية والتربوية ومحور رابع خاص بتطوير نظام الإدارة الأهلية، تم توزيع الاستبيان على العينة المستطلعة وكانت النتيجة أن 82% من العينة المستطلعة كانت اتجاهاتهم ايجابية حول الحلول القانونية، و78% من العينة المستطلعة كانت اتجاهاتهم ايجابية حول الحلول الثقافية، و87% من أفراد العينة المستطلعة كانت اتجاهاتهم ايجابية حول الحلول التربوية، وقد وافق أكثر من 83% من العينة المستطلعة على ضرورة تطوير الإدارة الأهلية بما يخدم حل النزاع حول الأراضي في دارفور.

Abstract

The research dealt with the legal, cultural and educational dimensions of the conflict around the earth in Darfur and how it can be quoted solutions to the existing conflict, after the introduction of the research and theoretical framework, the researcher designed a questionnaire consisting of four main axes related to the legal, cultural and educational dimensions and a fourth axis for developing the civil management system, completed Distribution of the questionnaire to the surveyed sample, and the result was that 82% of the sample were positive, their directions were positive about legal solutions, 78% of the sample were positive, their directions were positive about cultural solutions, and 87% of the members of the sample were positive, their directions were positive about educational solutions, and more than 83% agreed of the sample is based on the need to develop civil administration in a way that serves the resolution of the dispute over lands in Darfur.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة:

الكل يعلم أن دارفور تشكل خمس السودان من ناحية مساحة أراضيه، وتمثل بعده الاستراتيجي من جهة الغرب، وتكمن أهمية دارفور في تأثيرها على جميع ولايات السودان والدول الأفريقية المجاورة لها، وهي تتميز بجانب مساحتها الشاسعة بكثافة سكانية عالية وغنية بالموارد الطبيعية، وظلت لسنوات طويلة تعيش في أمن وسلام، الأمر الذي جعلها منطقة جاذبة لإنسان السودان والدول المجاورة، وظلت تستقبل الهجرات من جميع الجهات، وقد شجع على ذلك أرضها البكر، وثروة حيوانية طائلة، وموارد طبيعية كبيرة وقد أوجد الناس فيها العديد من الأعراف والعادات والتقاليد التي وطدت أواصر علاقة الناس بالأرض، وقد شهدت دارفور مبكرة قيام مركزية حكومية يكون لديها دستور مكتوب (قانون دالي) الذي ساعد على إشاعة العدالة والمساواة بين الناس فيها إلى أن انضمت إلى السودان أبان الحكم التركي.

أهمية البحث:

ظلت دارفور تلعب دوراً هاماً في تاريخ السودان الحديث والقديم كما هو في المهدية وعبر الانظمة المتعاقبة على حكم السودان، وتكمن أهميتها في بعدها الاجتماعي المرتبط بكل ولايات السودان ودول الجوار الأفريقي والعربي. تضافرت عوامل عديدة في تغيير وجه الحياة في دارفور، فمنها ما هو بفعل الطبيعة وآخر ما هو بفعل الإنسان، وأصبحت هناك الآن نزوج تحت ضغط الاحتراب السياسي والتعارك القبلي بين كل القبائل والاثنيات، بل الاحتكاك داخل الاثنية واحدة والقبيلة الواحدة.

يرى الباحث أنه لابد من العمل على محو جميع أشكال الضغائن والحزازات التي علقت في النفوس، وغسل صور المرارات الأليمة التي يعيشونها ومعالجة التشوهات النفسية والمشاعر التي افرزتها الحرب والنزاع حول الأرض، وإعادة دمجهم في الحياة ودفعهم نحو المستقبل.

وهنا لابد من تقوية الإدارة الأهلية وتطويرها وفقاً للتقاليد الموروثة وبالصورة التي تمكنها من مواكبة الأوضاع والنظم الإدارية الحديثة التي تساعد على فض النزاعات حول الأرض، كما ولابد أن يتوخى رجالات الإدارة الأهلية الحيدة بين الناس والنأي بأنفسهم عن الدخول في متاهات العمل السياسي، حتى لا تستغل الإدارة الأهلية من قبل السياسيين وتكون مصدر صراع بين الناس فهي كيان إداري اجتماعي أكثر من كونها حزب سياسي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهداف البحث:

بالرغم من تأخر التنمية في جميع بقاع السودان، إلا أنها في دارفور تظل الأضعف، لأنها الأقل نصيباً واهتماماً قياساً بالعديد من رصيفاتها في الولايات الأخرى، فبجانب عدم وجود أي مشروع تنموي كبير يكون له الأثر البالغ على الواقع في دارفور، ظل الناس يمارسون الإنتاج التقليدي في الزراعة والرعي في مصادره الطبيعية لعدة سنين، الامر الذي أدى إلى خلق العديد من النزاعات الداخلية والصراعات المسلحة حول الأرض، بل ظلت تعيش في تناقض تام مع المركز على مر الحكومات الوطنية منذ الاستقلال عام 1956م، فالدولة المركزية في السودان ترى أن الأرض لمن يصلحها، بينما أن أهل دارفور مازالوا يعيشون على نظام الحواكير ويخضعون لزعامات الإدارة الأهلية، ومن ثم فإن النظم السياسية والإدارة المركزية تتحدث عن مفاهيم لا توجد لها مقومات تسندها على واقع الحياة الاجتماعية في دارفور وسنجد أن هناك أبعاد قانونية وثقافية وتربوية تحكم النزاعات حول الأرض في دارفور ربما تكون غير موجودة في بقية أنحاء السودان الأخرى، مما يؤكد أهمية اخضاع هذه النظم المركزية للدراسة والتحليل وكذلك تلك الأبعاد المذكورة حتى يتسنى ايجاد حلول معقولة لمسألة النزاع حول الأرض في دارفور.

مشكلة البحث:

نتيجة لعوامل الطبيعة مثل الجفاف والتصحر وتفشي ظاهرة الصراع المسلح على الأرض وانتشار الحروب الداخلية، وعدم متابعة وتنفيذ قرارات المؤتمرات التي عقدت لفض النزاعات فقد تغير الواقع الاجتماعي تماماً، حيث حرقت القرى وما فيها وانفلات الأمن وقتل كثير من الناس وانتشار النزوح وسط الأهالي وقيام المعسكرات التي اكتظت بالنازحين وسوء الأوضاع المعيشية والاحساس بالخوف وعدم الطمأنينة وانتشار السلاح الناري بأيدي الناس، التدخل الاجنبي وانقطاع الروابط الاجتماعية بين أهل دارفور وسيادة الكراهية والنزاعات العنصرية وصار الواقع لا يطاق حتى داخل المدن الكبرى. إذن لابد من مخرج عاجل وحل ناجع ينقذ دارفور مما آلت إليه وإعادة التعايش السلمي بينهم، وحيال ذلك كله لابد من طرح السؤال الآتي حتى يكون مدخلاً لإيجاد الحلول وهو: ما هي الأبعاد القانونية والثقافية والتربوية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن أن تقتبس منها الحلول للنزاع القائم؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أسئلة البحث:

مشكلة دارفور مهما بلغت حدتها في السنوات الماضية فإنها طارئة بمقياس التعايش السلمي الذي عرفه الإقليم منذ قرون عدة، ومن ثم فهي مقدور عليها إذا أدرك أهل دارفور بان لا خيار لهم سوى العيش المشترك في هذه البقعة الواعدة من الوطن وإذا ما تكاتفت جهودهم لمعالجة جذور المشكلة وفقاً لتقاليدهم وما استجد من مفاهيم وقوانين لمعالجة تلك الأوضاع التي أفرزها النزاع. وبالتالي لابد من طرح الأسئلة التالية:-

- ما هي الأبعاد القانونية والثقافية والتربوية للنزاع حول الأرض في دارفور وكيف تساهم تلك الأبعاد في ايجاد الحلول للنزاع.
- ما هي الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الإدارة الأهلية وكيف يمكن أن تساهم في وضع الحلول الناجعة لتلك المشكلة.

حدود البحث:

نسبة لحصر موضوع البحث في النزاع حول الأرض في دارفور والعمل على ايجاد الحلول لذلك النزاع، فمن البديهي أن يكون حدود البحث ضمن نطاق حدود إقليم دارفور من حيث جمع المعلومات والإجراءات واختيار العينة وكل العمليات التي تدور حول موضوع البحث.

منهج البحث:

النزاع حول الأرض لها جذور في الماضي، وهو من أسباب المعاناة وأسباب الاحتراب في دارفور في الوقت الحاضر، له تداعيات وآثار يمكن ان يؤثر على حياة الناس في المستقبل ولذلك أخذ الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي لمعالجة موضوع البحث مع الرجوع إلى المنهج التاريخي إذا دعت الضرورة للرجوع إلى ماضي المشكلة قيد البحث.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإطار النظري:

الحكم الأهلي أو القبلي هو من أقدم أنواع الحكم الذي عرفته البشرية والإنسانية منذ القدم، وهو نفسه ما أصطلح عليه في السودان (بالإدارة الأهلية) وتمارس نوع من السلطة عبر عملها، ولكي تكون هناك سلطة، لابد من أرض أو مسرح تمارس فيها تلك السلطات، مما يوضح جلياً أن (إدارة الأرض) صارت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالإدارة الأهلية.

يفهم من عبارة (الإدارة الأهلية) تلك الإدارة التي تعتمد في ممارستها للحكم والإدارة على الموروثات من الأعراف والتقاليد والعادات المستمدة من المعتقدات لدى الشعوب، وتقوم على أساس سلطة القبيلة وزعيمها الذي يجمع بين الإدارة والقضاء إلى جانب تمثيله للسلطة الأعلى في الدولة أياً كان نوعها وتخضع لكافة سياساتها. وقد عرفها أحمد إبراهيم أبو شوك بقوله:((الإدارة الأهلية تعني اصطلاحاً المؤسسات القبلية التي توارثتها الجماعات القبلية وطورها الساسة البريطانيون إلى أن أضحت عبارة عن أجهزة محلية تنظم نشاطات الأفراد والمجموعات القبلية، وتعمل على بسط الأمن والاستقرار وحماية البيئة المحلية اجتماعياً واقتصادياً وفق التقاليد والأعراف والموروثات المحلية اجتماعياً واقتصادياً وفق التقاليد والأعراف والموروثات وبصلاحيات إدارية وأمنية وقضائية تستمد قوتها من السلطة المركزية الحاكمة تخويلاً أو تفويضاً)). وعرفها السيد دونالد كمرون فقال:((إن الإدارة الأهلية هي النظام الذي ينبع تخطيطه من المؤسسات القبلية التي توارثتها القبائل والتي طورت بطريقة دستورية لتساير نظام الحكم المحلي في إطار يتمشى مع التقاليد والعادات خاضعة في ذلك لبعض التعديلات والتغيرات البسيطة التي أدخلها الساسة البريطانيون تمشياً مع المبادئ الأساسية.

إذن الإدارة الأهلية امتداد طبيعي للنظام القبلي طوره البريطانيون ليجعلوا منه جهازاً أهلياً ومحلياً عليه القيام بمهام إدارة الأرض وتنظيم حركة الأفراد والمجموعات القبلية وبصلاحيات مستمدة من السلطة المركزية العليا، والمهام هي:

- إدارة الأرض والإشراف عليها.
- جمع الضرائب والعشور.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- حفظ الأمن.
- القيام ببعض المهام القضائية والفصل في القضايا الصغيرة.
- إحصاء الأطيان والسواقي والثروة الحيوانية. (السلطة الإقليمية – ورقة).

وعليه يمكن تعريف أدارة الأرض بالآتي:

(هي عملية تقنين ملكية الأرض وحيازتها عرفياً أو قانونياً والإشراف عليها واستخدامها للاستفادة مما تحتويها من الموارد الطبيعية وذلك بغرض تحقيق المنفعة للأفراد أو جماعات).

وتأتي استخدامات الأرض بغرض السكن، الزراعة، الرعي، التعدين، التنمية الصناعية، الاستثمار، المحميات الطبيعية، الطرق والجسور، مصادر المياه، الصحراء، المراحيل، الغابات، والجبال. (أبو شوك 6/1993).

تطورت استخدامات الأراضي بتطور الإنسان نفسه وتطور النزاع حول استخداماتها بمرور الزمن، حيث أدي إلى اندلاع حروب ضارية بين القبائل كما سنرى في السطور التالية.

إدارة الأرض قديماً:

بنهاية مملكة علوة المسيحية في السودان وسقوط عاصمتها سوبا على يد تحالف قبيلتي الفونج والعبدلاب، تحول نظام الحكم في السودان من نظام حكم قومي مركزي الذي عرف منذ عهد حضارة كرمة، إلى حكم قبلي، حيث صارت القبيلة منظومة سياسية أكثر من كونها كيان اجتماعي، نجد أن الملوك الذين يحكمونها من أسرة واحدة تنتقل إليهم الحكم بالوراثة. شهدت هذه الفترة قيام ممالك قبلية كثيرة على طول البلاد وعرضها مثل مملكة الفونج وعاصمتها سنار، مملكة العبدلاب وعاصمتها اربجي، مملكة الجعليين وعاصمتها شندي، مملكة الميرفاب وعاصمتها بربر، مملكة الرباطاب وعاصمتها أبو حمد، مملكة الشايقية وعاصمتها مروي، مملكة دنقلا وعاصمتها دنقلا، مملكة الفور وعاصمتها الفاشر، بالإضافة إلى ممالك أخرى مثل مملكة التنجر، مملكة الداجو، مملكة المسبعات، وممالك الدينكا والشلك والنوير في جنوب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السودان، حيث نجد أن كل مملكة لها أرضها التي تديرها ومستقلة تمام الاستقلال عن الأخرى سياسياً وإدارياً وعسكرياً. (أبو سليم 17/1995).

تم تقسيم كل مملكة من الممالك أعلاه إلى حواكير صغيرة، كل حاكورة خاصة بقبيلة صغيرة تقوم على إدارتها وقد تم رسم حدودها عرفياً وفق تواجد أفراد كل قبيلة في منطقة ما، والقبائل المجاورة الأخرى.

إدارة الأرض في العهد التركي:

بمجيء الغزو التركي المصري عام 1821م لم يجدوا خياراً آخر غير الاستعانة بالإدارة الأهلية في سبيل تثبيت سلطتهم، لذلك حافظوا على التركيب القبلي بقيمه وعاداته وتقاليده حتى في أسلوب اختيار زعيم القبيلة، حيث أبقوا على الزعماء الذين خضعوا لإدارتهم وحكمهم، وترك لهم حرية التصرف في قبائلهم وإدارة الأرض التي يملكونها ما لم يكن لتصرفهم تأثير مباشر في الحكم، ولذلك نال زعماء القبائل سلطات كبيرة تسندها الحكومة وأصبحوا سواعدها في حفظ الأمن واستتبابه، مما يؤكد اعتراف الأتراك بأهمية النظام القبلي هو تعيينهم مجلساً جاء تكوينه من مشايخ القبائل فقط حيث يجتمع مرة عام 1825م. والهدف من المجلس أن يستشار في السياسة العامة لإدارة الدولة، كما عينت الحكومة التركية بعض أعيان القبائل وزعمائها مديرين للمديريات أمثال الشيخ أحمد أبو سن ناظر قبيلة الشكرية مديراً لمديرية الخرطوم.

إدارة الأرض في عهد المهدية:

أما في المهدية ظل الولاء للنظام القبلي قوياً رغم الحروب التي نشبت بين القبائل في هذا العهد، ومع ذلك كان اعتماد نظام الدولة المهدية على مشايخ القبائل في إدارة الأرض وجمع الضرائب والزكاة وإدارة المسائل الخاصة بقضايا المواطنين. (أبو شوك 78/1993).

إدارة الأرض في عهد الحكم الثنائي:

نجد أن نظام الإدارة الأهلية قد نال حظاً من المكانة لم يسبق لها مثيل، حيث نالوا اعترافاً كاملاً من السلطة الحاكمة وعلى رأسهم زعماء طائفتي الختمية والأنصار السيدين عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني حيث تم استخدامهم في مجابهة القوي الحديثة من خريجي كلية غردون التذكارية والمنادين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بخروج الاستعمار مقابل الإبقاء على سلطاتهم في إدارة الأراضي الخاصة بهم. ومن أهم الخطوات التي اتخذتها إدارة الحكم الثنائي والتي أنصبت لصالح سلطات زعماء القبائل هي:

- صدور قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925م (تعديل) لسنة 1984م (ملكية منفعة) والذي جاء بنظام الحكر وهو توقيع عقد مع حكومة السودان حول ملكية منفعة للأرض ولفترة معينة، وكذلك نظام الملك الحر الذي لا يحتاج إلى توقيع عقد مع الحكومة مما أتاح لزعماء القبائل المزيد من الفرص في ملكية الأرض وإدارتها.
- قام هارولدماكمايكل بوضع أسس نظام الإدارة الأهلية التي توجت بإصدار قانون سلطات المشايخ عام 1927م مما أعطى زعماء القبائل مزيد من السلطات في إدارة أراضهم.
- أيضاً كانت لجنة اللورد ملنر هي الداعمة الأخرى لنظام الإدارة الأهلية في السودان، حيث أشار في إحدى فقرات تقريره عن الحكم في السودان إلى ضرورة تحمل عناصر وطنية مقاليد الإدارة تحت مراقبة الحكومة البريطانية وذلك لسببين هما:
  - مراعاة اتساع بلاد السودان وطبائع وأخلاق أهله.
  - تقليل نفقات الإدارة وفرصة لتدريب الوطنين على الشئون الإدارية.

وعملاً بما جاء في تقرير ملنر أنشأت الحكومة البريطانية إدارات أهلية على الأساس القبلي.

إدارة الأرض في عهد السلطان علي دينار:

أبقى السلطان علي دينار وهو آخر ملوك الفور على النظام الإداري المعمول به في العهود السابقة للسلطنة، حيث أسس مجلساً من زعماء القبائل (الإدارات الأهلية) برئاسته أطلق عليه (مجلس الملوك)، هذا المجلس يمثل السلطة العليا لاتخاذ القرارات الهامة كإخضاع القبائل الخارجة عن الطاعة، أو إعلان الحرب على ممالك القبائل الأخرى التي تسعى لتنال من أراضي السلطنة أو الاعتداء على حدودها. حيث يحضر المجلس بعض الوزراء والمعنيين بالأمر وفق أجندة الجلسة، حيث أتاح لكل قبيلة فرصة لإدارة أرضها والإشراف عليها. (أبو سليم 107/1975)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إدارة الأرض في العهد الوطني:

في العهد الوطني بعد الاستقلال لم يحدث تغيير يذكر في سلطات الإدارة الأهلية وكيفية إدارتها للأرض، فظلت باقية كمؤسسة لها جذورها التاريخية ونظام حكم متأصل في المجتمع السوداني. وباعتبارها تراث أمة يربط ماضيها بحاضرها ومستقبلها، بقيت الإدارة الأهلية قوية متماسكة إلى أن جاءت سلطة مايو 1969م.

قامت حكومة مايو بتصفية الإدارة الأهلية، وترتيب على ذلك أن انفلت حبل الأمن، وعمت الفوضى، وكثرت الصراعات بين القبائل، وتفشت ظاهرة النهب المسلح، واستعصى الأمر حتى على الأجهزة الرسمية المنوط بها حفظ الأمن من الشرطة والأجهزة القضائية. هذا التدهور أدى إلى ارتفاع أصوات تنادي بضرورة عودة الإدارة الأهلية لتضع حداً لهذه الفوضى، فاضطرت حكومة مايو إلى أن تعيد الإدارة الأهلية، وتعيد سلطاتها وإدارتها للأرض عام 1984م بعد أن غابت عن العمل لفترة ما يقارب الأربعة عشرة سنة حدثت فيها متغيرات كثيرة في مفاهيم الناس منها:

- ظهور جيل من الشباب لا يعرفون شيئاً عن الإدارة الأهلية.
- ترك أهل الريف ومناطق التخلف بلا مراقبة أو متابعة مما أشاع جو من الهرج والمرج.
- عادات الإدارة الأهلية ضعيفة ووجدت صلاحيتها وزعت على القوى السياسية الحديثة من اتخاذ المزارعين والرعاة ومجالس القرى واللجان الشعبية.
- لم يبق لرجل الإدارة الأهلية في إدارة الأرض إلا كشف القطعان وجمع الضرائب ومعالجة بعض المسائل والقضايا الخفيفة وأصبح دورهم لا يتجاوز دور الأعيان في كل مدينة. وينحصر في تلبية الدعوات الرسمية في المناسبات من غير أن يكون لهم رأي أو قرار.
- التدخل السياسي في شئون الإدارة الأهلية فصارت الحكومات تنصب الموالين لها دون مراعاة لطريقة اختيارهم التقليدية. (الإدارة الأهلية – ورقة).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إدارة الأرض والهيكل الإداري للإدارة الأهلية:

وأخيراً صارت للإدارة الأهلية في كل منطقة هيكلها الخاص بها يبدأ بقمة الهرم الإداري من نظار وملوك وشراتي، مروراً بمنتصف الهرم الذي يمثله العمد، ثم قاعدة الهرم الذي يشغلها الشيوخ، ولكل صلاحياته في كيفية إدارة الأرض والإشراف عليها وفض النزاع حولها.

الإدارة الأهلية وطرق فض النزاعات:

عن كيفية فض النزاع حول الأرض واستخداماتها نجد أن رجال الإدارة الأهلية يعتمدون على الأعراف والتقاليد في فض النزاعات بين الأفراد والجماعات عبر مجالس الجودية والأجاويد، ويعتمدون كذلك على الذاكرة الأهلية والموروثات والخبرات القديمة في فض النزاعات باستحضار القضايا القديمة والمشابهة مع وجود قوة الإلزام للأطراف المتنازعة بالالتزام بقرارات الصلح والتسوية فض النزاع. (الطريفي 95/1989).

يقوم الشيوخ في قاعدة الهرم الإداري بعملية الحكم في فض النزاع، وإذا استعصى عليه الأمر يمكن أن يرفعوا قضية النزاع إلى العمد كجهة أعلى حتى تصل بعض قضايا النزاع إلى الملوك والنظار والشراتي إذا استدعى الأمر ذلك، ولقد وجد أن أكثر من 90% من القضايا الموجودة في المحاكم الآن كانت يتم حلها بواسطة الإدارة الأهلية ذلك لأنها ضعفت ولم تستطيع القيام بعملها كما في السابق.

أسباب النزاع حول الأراضي بدارفور:

شهدت دارفور في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بقضايا الأرض والموارد الطبيعية والتي أصبحت إحدى العوامل الرئيسية في تزايد العنف الاجتماعي وتكريس أسباب الفقر والحرمان والتمزق الاجتماعي. أن الأرض في دارفور ليست هي مورداً اقتصادياً فقط، ولكنها تتمتع بأبعاد أخرى اقتصادياً وثقافية واجتماعية وسياسية عميقة، وتكتسب قضية الأرض والموارد الطبيعية على وجه الخصوص في الآونة الأخيرة أهمية قصوى وذلك بسبب:

- غموض الأطر القانونية لملكية الأرض.
- الزيادة الكبيرة في أعداد الإنسان والحيوان وحراكهم الواسع النطاق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تغيير المناخ والتدهور البيئي.
- إهمال المركز لإقليم دارفور في التوزيع العادل للسلطة والثروة.
- مع غياب السياسات العامة والجهاز التنفيذي المتمكن فكانت النتيجة التي آلت إليها الأوضاع هي:-

- الاحتراب والاقتتال وحمل السلاح.
- الاستقطاب القبلي الحاد بين العناصر في دارفور.
- النزوح واختلال توازن وتوزيع السكان بين الريف والحضر. (اتفاقية الدوحة).

ويمكن أن نجمل أسباب النزاع حول الأراضي في دارفور إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي:

تقاليد وأعراف ملكية وحيازة الأراضي:

ظلت ملكية وحيازة الأراضي في دارفور تعتمد على القبائل ومكوناتها من العشائر والبطون التي تعيش على أرض مملوكة جماعياً، وتحصل الأسرة على أرض للسكن أو الزراعة بحكم عضويتها في هذه الجماعة وتكون بقية الأرض ومواردها متاحة للجميع دون تخصيص، ونسبة لقلة السكان وتوفر الأرض، يتم استيعاب القادمين الجدد بلا مشاكل، حيث كانت القاعدة الأساسية لاستيعابهم هو ضمان حسن الجوار وعدم تهديديهم لأمن المجتمع.

إذا سلمنا جدلاً بأن الحصول على قطعة أرض تعني حيازتها أو ملكيتها، فإن التمتع بالحقوق الممنوحة يستدعى التنسيق مع أصحاب الحقوق الأخرى من الجيران والعابرين منعاً للالتباس والنزاع وهذا ما يسمى (بإدارة الأرض)، وتوجد في دارفور أعراف لتنظيم هذه الحقوق تختلف من منطقة إلى أخرى، وهي ليست جامدة بل تتكيف مع الظروف المتجددة. نجد أن إدارة الأراضي في دارفور ارتبطت بالإدارة الأهلية منذ قديم الزمان، وأصبح زعماء الإدارة الأهلية أوصياء عليها وبالوكالة عن جماعاتهم.

فصار الوضع غير ذلك بدخول عوامل كثيرة أدت إلى النزاع حول ملكية وحيازة الأرض منها ما هو قانوني ومنها ما هو ثقافي ومنها ما هو تربوي:-

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- غموض الأطر القانونية التي تنظم ملكية الأرض.
- الزيادة الكبيرة في أعداد السكان والثروة الحيوانية وحراكهم الواسع من مكان لآخر.
- تغير المناخ والتدهور البيئي ساعد على ايجاد أسباب للنزاع.
- نتيجة لعوامل كثيرة حدث اختلال في التوازن وتوزيع السكان بين الريف والحضر.
- القادمون الجدد بغرض الاستيطان ومشاركة المستوطنين القدامى في الأرض وإدارتها.
- نسبة لكثرة أعداد الثروة الحيوانية تدنت القدرة الاستيعابية للمراحيل مما ساعد على دخول الحيوانات إلى المزارع المجاورة.
- محدودية تطبيق قانون تسوية الأراضي وتسجيلها للعام 1925م، حيث نجد أن الأرض المسجلة الآن لا تتعدى واحد في مائة من جملة الأراضي في دارفور.
- غياب التوعية بأن الأرض مملوكة لحكومة السودان أولاً، مع الاعتقاد السائد بين الأهالي بأن الأرض مملوكة للقبيلة فقط.
- عدم وجود قانون ينظم الحقوق الخاصة بملكية الأرض.
- هناك موروث ثقافي وتربوي ومنقول أباً عن جد بأن الأرض ملك للقبيلة ويمكن للفرد أن يموت من أجلها.
- التهجير القسري والنزوح وترك الأرض للغير بالقوة.
- عدم وجود مفوضية للأراضي يمكن أن ينظم ملكية الأرض واستخدامها.
- عدم وجود حدود واضحة للحواكير وتداخل الأراضي وإدارتها مع بعض البعض.
- هناك أسباب اثنية للصراع وذلك باعتقاد أن الأرض مملوكة للقبائل ذات الأصول الأفريقية، بينما لا أرض للعرب أو القبائل العربية في دارفور. (محمد بلا تاريخ/112).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تقاليد وأعراف المتعلقة باستخدامات الأراضي:

من المعروف أن المجتمع في دارفور يتمتع بمخزون وافر من الأعراف المتعلقة باستخدامات الأراضي، خاصة للزراعة والرعي، التي تراكمت عبر تجارب وخبرات أجيال متتابعة ولقرون عديدة، وصارت تشكل قانون غير مدون يلتزم به جميع سكان دارفور لتنظيم حياة المجتمع وأيضاً تنظيم المعاملات بين الأفراد والجماعات الأثنية المختلفة بإقليم دارفور، فإن جمع وتدوين تلك الأعراف أصبح من الضرورة بمكان في ظل تنامي النزاعات وتلاشي المصادر والمراجع الممثلة في الذاكرة الأهلية والخاصة بفض النزاعات (الأجاويد).

مؤخراً تم إنشاء المحاكم المدنية والتي اعتمدت القانون الإنجليزي والهندي في حسم القضايا والخلافات حول الأراض، إلا أن الأعراف ظلت أحدى أهم وسائل فض النزاعات وتسويتها.

لكن ظهرت كثير من العوامل التي أدت إلى النزاع بين السكان بغرض استخدامات الأراضي منها:-

- عدم التزام المزارعين بالزراعة وبناء القرى بعيداً عن المراحيل وعدم التزام الرعاة بالسير في الخطوط المرسومة.
- التمرد وحمل السلاح ومحاولات استخدام الأرض بالقوة.
- عدم وجود خطة مدروسة تنظم استخدامات الأراضي.
- الغياب التام لنشر ثقافة التعايش السلمي وأن الأرض تسع الجميع.
- ربط استخدام الأرض بملاك الأرض، ومن المؤكد أن الملاك لا يرضون لغيرهم باستخدام الأرض لأسباب ثقافة وتربوية.
- عدم وجود قانون خاص ينظم استخدام الأراضي.
- عدم تخطيط الأراضي وعدم وجود خطط مرسومة تساعد على الاستخدام الامثل للأراضي.
- إهمال التركيز على البحوث العلمية حول قضايا نزاعات استخدامات الأراضي.

قضايا الأراضي والنزاعات حول الموارد الطبيعية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يشكل النزاع حول الأرض والوظائف الإنتاجية لها، أقدم أشكال النزاعات وأكثرها انتشاراً في دارفور، حيث تتمحور حياة الغالبية العظمى من السكان حول الأرض والاستغلال المباشر للموارد الطبيعية، لكن من الملاحظ أنه ليس بالضرورة أن يتخذ النزاع الشكل الظاهري للتنازع على الموارد فحسب، حيث أن النزاع والتنافس حول حقوق الامتلاك واستخدام الأرض يعبر عن نفسه.

مساحات شاسعة من أراضي دارفور تعرضت لعوامل التدهور البيئي الحاد والتصحر، ولا أحد يعرف تحديداً كمية حجم هذه المساحات، فالدراسات غير متوفرة وما يتوفر من بيانات يفتقر إلى الحداثة والمصداقية، غير أن الحقيقة الناصعة هي أن ملايين الأفدنة في دارفور قد فقدت لممارسة النشاط الزراعي والرعوي الجائر مما نتج عن هجرة استيطانية مستمرة نحو المناطق الجنوبية ذات الأوضاع البيئية الأفضل نسبياً، مما زاد من حدة الطلب والتنافس على الأرض وموارد المياه والمرعى ووفرت تباعاً الظروف الموضوعية للنزاع حول الأرض نتج عنه تحول واضح في العلاقات التاريخية بين القطاعين الرعوي والزراعي من علاقة تكاملية إلى علاقة تنافسية عمادها العنف والتكالب على الأرض ومواردها.

ومن الأسباب أيضاً والتي ساعدت على نشوب النزاع حول الموارد الطبيعية هي:-

- هناك رغبة جامحة من كل الناس على استغلال الموارد الطبيعية وما تحويها الأرض من ثروات.
- التدهور البيئي والتصحر زاد من حدة التنافس على استغلال الموارد الطبيعية.
- الهجرة الاستيطانية نحو الأراضي ذات الأوضاع البيئية الأفضل والتنافس بين المهاجرين والمستوطنين.
- غياب الجهاز التنفيذي الفاعل والمتمكن من إدارة الأرض وتخطيطها والاستفادة من مواردها.
- عدم وجود خطة لمسح الموارد الطبيعية ومعرفة كيفية الاستفادة منها.
- دخول الذهب والبترول كمورد طبيعي يغري على التنافس والنزاع.
- ربط الاستفادة من الموارد الطبيعية بملكية الأرض وأن الذهب المكتشف في أرض القبيلة هو ملك للقبيلة. (محمد بلا تاريخ/113).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تطور النزاع حول الأرض في دارفور حديثاً:

هناك أسباب عدة أدت إلى زيادة حدة النزاع حول الأرض في دارفور، حيث اتخذت اشكالاً أكثر عنفاً ودموية وذلك لدخول عدد من المستجدات التي عملت على زيادة حدة النزاع منها: (اتفاقية أبو جا)

- الزيادة الكبيرة في عدد سكان والثروة الحيوانية.
- تدني المقدرة الاستيعابية لطرق المراحيل بسبب ازدياد الثروة الحيوانية وقفلها جزئياً بالإضافة إلى شح مصادر المياه بسبب التغيرات المناخية.
- تأثير الزحف الصحراوي وتداعياته المتمثلة في ضعف الإنتاجية للأرض وتناقص معدلات هطول الأمطار والنزوح والهجرة.
- المفهوم الخاص للاستخدام الحر المفتوح للأراضي بدارفور في غياب القوانين التي تنظم أسس ومبادئ استخدام الأرض ويحمي الحقوق التاريخية لحيازتها.
- محدودية تطبيق قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لعام 1925م في دارفور خلال الحقب التاريخية المختلفة فنسبة الأراضي المسجلة في دارفور حالياً لا يتعدى نسبة 1% مقارنة بالولايات الأخرى مما ساهم في زيادة حدة النزاع.
- الخلل في التوزيع السكاني بين الريف والمدن أدى إلى تدهور بيئي وشح في الموارد الطبيعية والتكدس في المعسكرات وإزالة الأشجار بغرض بناء المساكن والاحتطاب.
- غياب الجهاز التنفيذي الفاعل والمتمكن من إدارة الموارد والتخطيط السليم للأرض.
- التمرد والحرب وحمل السلاح في دارفور أدى إلى أخذ الحقوق المتعلقة بملكية الأراضي واستخداماتها باليد بدلاً عن القانون.
- عدم وجود خطة مدروسة حول استخدامات الأراضي ومسح الموارد الطبيعية والتي تتعلق باستخدامات السكن، الزراعة، الرعي، التعدين، التنمية الصناعية، الاستثمار، المحميات الطبيعية، الطرق والجسور، مصادر المياه، الصحراء، المراحيل، الغابات، الجبال.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشروع خارطة استخدامات الأراضي وآفاق الحلول:

يوفر مشروع خارطة استخدامات الأراضي ومسح الموارد الطبيعية لدارفور المعلومات من خلال قاعدة بيانات تعتمد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، كما يوفر التخطيط السليم والأمثل لاستخدامات الأراضي والإدارة السليمة للموارد الطبيعية بدارفور والإمداد بالبيانات والمعلومات اللازمة لتساعد متخذي القرار في إعداد خارطة استثمارية لدارفور من خلال توفير بيانات متكاملة عالية الدقة عن استخدامات الأراضي وخصائص ومواصفات الموارد الطبيعية المتوفرة من حيث الكمية والنوعية والمساحات المتاحة لذلك. يمكن أن تشمل الخارطة عدة مجالات هي: (السلطة الإقليمية – ورقة).

- مجال الجيولوجيا والمعادن: وهي دراسة توفير المعلومات حول الجيولوجيا والمعادن وتقديم معلومات تفسيرية متكاملة من خلال البيانات التحليلية والخرائط والرسوم.
- مجال التربة وملائمتها للزراعة والرعي: وهي دراسات عن إنشاء قاعدة بيانات تصنيف التربة وتركيبها ودرجة خصوبتها وملائمتها للزراعة والرعي والاستخدامات المختلفة.
- مجال مصادر المياه: وهي دراسات حول إنشاء قاعدة بيانات حول الموارد المائية ومصادرها وأحواض الأودية ومجاري المياه والمسطحات المائية الجوفية.
- مجال البيئة: وهي دراسات حول إنشاء قاعدة البيانات لدارفور والتغيرات في هطول الأمطار والحياة البرية ومناطق التصحر ومتابعة حركة الكثبان الرملية والزحف الصحراوي خاصة في المناطق الحيوية كالأراضي الزراعية وأطراف المدن.
- مجال استخدامات الأراضي والغطاء النباتي: وهي دراسات تختص بإنشاء قاعدة بيانات وصفية ومكانية شاملة متعلقة باستخدامات الأراضي وتقييم الغطاء النباتي ودراسة الغابات والمحميات الطبيعية وتحديد أنواع الأشجار وكثافتها.
- مجال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية: وهي دراسات تتعلق بإنشاء قاعدة بيانات للمناطق الحضرية والريفية واستخدام المسح الميداني لدراسة السكان والظواهر السكانية وتحليل بيانات دراسة السكان من حيث العدد وتوزيعاتهم والمهن التي يمارسونها، بالإضافة للبني التحتية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وربطها بمعلومات السكان لتوضيح أوجه القصور في المرافق العامة مثل الماء والكهرباء والطرق ووسائل النقل والمرافق التعليمية والصحية.

- مجال الصناعة والاستثمار: وهي دراسات تتعلق بتقديم بيانات حول الإمكانيات الاستثمارية لدارفور وحل المسائل المتعلقة بملكية الأراضي الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار وكيفية إنشاء المجمعات الصناعية الخاصة بذلك.
- مجال الثروة الحيوانية والمراحيل: وهي دراسات تتعلق بالثروة الحيوانية من حيث العدد ونوع الغذاء والمراعي المتوفرة وكذلك حركة الحيوان عبر المراحيل ومصادر المياه المتوفرة لذلك وكيفية إنشاء مصادر مياه جديدة.
- مجال التنمية وإنشاء الطرق والجسور: وهي دراسات حول البني التحتية ومجالات إنشاء الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه مما يزيد من فرص التنمية الاقتصادية وتقليل تمسك الإنسان بالأرض.

تحديات تواجه معالجة النزاع حول الأراضي في دارفور:

- غياب التنمية في دارفور أدى إلى تمسك الأهالي بأراضيهم والاستخدامات البدائية للأرض وحيازات الأراضي (الحوكير) والموارد وخطوط المراحيل مما يستوجب نقلة فكرية ورفع الوعي بين الأهالي والإدارات الأهلية.
- عدم تشكيل وتدريب كوادر مدربة في مجال فض النزاعات على المستوى الولائي والمحلي.
- رفع وعي المواطنين حول استخدامات الأراضي والموارد الطبيعية في دارفور.
- تحقيق السلام الاجتماعي في دارفور عن طريق وجود حل لمشكلة دارفور وإنهاء الحرب.

نظم الإنذار المبكر ودورها في فض النزاعات حول الأرض:

يعتبر الإنذار المبكر عنصراً رئيسياً للحد من حدوث النزاعات ووقوع الكوارث، وهو يمنع وقوع الخسائر البشرية ويقلل من التأثير الاقتصادي للنزاع أو الكارثة، لضمان فاعلية أنظمة الإنذار المبكر، يجب أن تقوم بإشراك المجتمعات المعرضة للخطر وعن كيفية تعلم على التعرف على المؤشرات الأولية لحدوث

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النزاع أو وقوع الكارثة والقيام بشكل فعال أيضاً بنشر الرسائل والتحذيرات بحدوث النزاع أو وقوع الكارثة، والتأكد من وجود حالة استعداد مستدامة.

الغرض من أنظمة الإنذار المبكر هو بناء قدرات الأفراد والمجتمعات المهددة بالخطر للعمل في الوقت الكافي وبالأسلوب المناسب لتقليل وخفض إمكانية إصابة الأفراد ووقوع الخسائر بالأرواح والأضرار بالممتلكات والبيئة أو منع حدوث النزاع أو الكارثة إذا أمكن ذلك.

في يناير 2005م اعتمد المؤتمر الدولي للحد من آثار الكوارث (إطار هيوجو للعمل 2005-2015م) الذي يمثل نظرة الأمم المتحدة لمواجهة الكوارث، وشمل في إشارة واضحة إلى أهمية الإنذار المبكر وشجع على تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وبصفة خاصة تلك الأنظمة التي تؤدي إلى إنذار أولئك المعرضين للخطر بأسلوب مفهوم وفي الوقت المناسب وتوجيههم على كيفية التصرف حيال الإنذار.

قام المؤتمر الدولي الثالث للإنذار المبكر والذي انعقد في بون بألمانيا من 27 إلى 29 مارس 2006م بإتاحة الفرصة لعرض مشروعات جديدة ومتقدمة ومبتكرة للإنذار المبكر ومناقشة حدوث النزاعات ووقوع الكوارث الطبيعية حول العالم، وكيفية خفض تأثيرها إلى الحد الأدنى من خلال تنفيذ مشروعات الإنذار المبكر، والمساعدة في تنفيذ وتطوير أنظمة الإنذار المبكر كما جاء في إطار هيوجو للعمل. (الإنذار المبكر/ ورقة علمية).

تعريف الإنذار المبكر:

يعرف نظام الإنذار المبكر بأنه (نظام معلوماتي يعمل على تنبيه متخذي القرار للتحسب لوقوع كارثة أو حدوث نزاع أو توقع حدوث طارئ بين الأفراد والمجتمعات قد تقود إلى أزمة وذلك لتقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات أو منع حدوث النزاع أو الكارثة إذا أمكن ذلك). وقد صار من الأوجب تعريف الإدارة الأهلية بهذا النظام.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استخدامات نظام الإنذار المبكر:

نظام الإنذار المبكر له استخدامات عديدة ومفيدة في هذا المجال والتي يمكن أن تشير إلى بعض منها:

- يستخدم في كوارث المناخ.
- الحد من انتشار الامراض الوبائية.
- نظام الإنذار المبكر يمكن أن يستخدم في كافة القضايا المجتمعية التي يمكن أن تتحول إلى مشكلات في المستقبل مثل النزاع حول الأراضي.

وذلك عن طريق:

- استخدام النظام في جمع المعلومات وتحليلها ورصد المؤشرات الأولية بغرض الاستعداد والمراقبة والتوثيق والبحث والدراسة والتخطيط.
- مشاركة المجتمع فيما يخص دورهم في منع حدوث النزاعات والكوارث ورفع وتحفيز الشعور بالتفاعل.
- توفر المعلومات عن كيفية التدخل لمنع النزاعات وتقليل المخاطر.
- رصد أي إجراء للقيام بعمل مخالف يقود إلى حدوث النزاع أو وقوع الكارثة.

خطوات بناء نظام الانذار المبكر:

- قراءة المؤشرات الاولية التي تدل على حدوث النزاع او وقوع الكارثة قراءة جيدة.
- وضع التنبؤ المناسب بحدوث النزاع او الكارثة.
- تحديد الموقع الجغرافي لموقع احتمال حدوث النزاع او الكارثة.
- جمع المعلومات التي تدل على حدوث النزاع او الكارثة وتحليلها.
- تحديد المتأثرين بوقوع النزاع او الكارثة.
- انذار المتأثرين بوقوع النزاع او الكارثة اشراكهم في العمل ووضع الحلول.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- رفع المعلومات الخاصة باحتمال وقوع النزاع او الكارثة الى الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية.
- وضع الخطة المناسبة لمواجهة وقوع النزاع او الكارثة بمشاركة الجهات اعلاه.
- تنفيذ الخطة اعلاه وذلك بالتدخل السريع بمشاركة الجهات المعنية.
- تقييم عمل الخطة لدعم الايجابيات وتفادي السلبيات.
- تقييم النتائج بالنسبة المئوية. (حمد/غير منشور/68).

المؤشرات الأولية للمخاطر المجتمعية:

حدوث النزاعات ووقوع الكوارث لا يمكن أن تقع فجأة ودون مقدمات، إذ أنه لابد من حدوث مؤشرات تدل على أنه هناك نزاع سيحدث أو أن هناك كارثة ستقع، وبالتالي فمن أول مداخل مواجهة النزاع أو الكارثة لابد من معرفة المؤشرات التي تدل على حدوثها، وفي هذا المجال يمكن أن نرصد عدد من المؤشرات وأنواعها، والتي يمكن أن تدل وبشكل مباشر عن حدوث النزاع أو وقوع الكارثة ومن ثم الاستعداد لها:

أنواع المؤشرات:-

أولاً : المؤشرات الخاصة بكوارث المناخ او الكوارث الطبيعية وعلاقتها بالنزاع حول الأرض مثل كوارث الفيضانات ، الثلوج ، الاعاصير ، الجفاف ، التصحر ، العطش ، المجاعات ، الزلزال ، ويمكن رصد تلك المؤشرات عن طريق :

- الأقمار الصناعية.
- الرادرات.
- محطات الارصاد الجوي.
- اجهزة الاشعار عن بعد الالكترونية.

ثانياً : المؤشرات الخاصة بكوارث الامراض والوبائيات وعلاقتها بالنزاع حول الأرض والتي تشمل:

- ظهور اعراض المرض.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تعدد الاصابات بالمرض.
- وصول الحالات الى المستشفيات.
- الفحص المعملي.
- حدوث الوفيات.

ثالثاً : المؤشرات الخاصة بالمخاطر المجتمعية والتي تشمل الصراع حول ملكية الارض واستخداماتها بغرض السكن ، الزراعة ، الرعي ، التعدين ، الصناعة ، الاستثمار ، المحميات الطبيعية ، الطرق والجسور ، مصادر المياه ، الصحراء ، المراحيل ، الغابات ، الجبال ، والتي يمكن ان تشمل ثلاثة انواع من المؤشرات هي:

- المؤشرات الخاصة للتنبؤ بحدوث نزاعات ملكية الأراض وحيازتها.
- المؤشرات الخاصة للتنبؤ بحدوث نزاعات استخدامات الأراضي.
- المؤشرات الخاصة للتنبؤ بحدوث نزاعات حول الموارد الطبيعية.

أولاً: مؤشرات للتنبؤ بحدوث نزاعات حول ملكية الأرض وحيازتها:

- وصول القادمين الجدد بغرض الاستيطان مؤشر لحدوث نزاع على الأرض بين السكان الأصليين والقادمين الجدد.
- تنصيب رجل إدارة أهلية جديد مؤشر لحدوث نزاع على أرض بين الإدارة القديمة والإدارة الجديدة.
- استيلاء قبيلة مجاورة على الأرض مؤشر لحدوث نزاع بينها وبين القبيلة المجاورة لها.
- إعداد الأرض بغرض الخطة الإسكانية مؤشر لحدوث نزاع بين الملاك الحقيقيين والحكومة.
- إعداد الأرض بغرض الاستثمار لحدوث نزاع بين المستثمرين وملاك الأرض.
- قيام المشاريع التنموية مثل السدود والمصانع والطرق مؤشر لحدوث نزاع بين السلطات والملاك الحقيقيين. (مصطفى 101/2010).

ثانياً: مؤشرات للتنبؤ بحدوث نزاعات حول استخدامات الأراضي:

- استخدام الأرض للزراعة دون تنسيق مؤشر لحدوث نزاع بين المزارعين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- إطلاق الحيوانات للرعي قبل فترة (الطليق) مؤشر لحدوث نزاع بين الرعاة والمزارعين.
- قيام المزارعين بالزراعة في المراحيل وعدم التزام الرعاة بالسير في الخطوط المرسومة مؤشر لحدوث نزاع بين الرعاة والمزارعين.
- قيام المخططات السكنية دون تخطيط مؤشر لحدوث نزاع بين المتضررين والمستفيدين.
- قطع أشجار الغابات بصورة جائرة مؤشر لحدوث نزاع بين سلطات الغابات والمواطنين.
- منع المزارعين للرعاة من استخدام خطوط المراحيل مؤشر لحدوث نزاع بين الرعاة والمزارعين.
- التذبذب في مواعيد الزراعة والحصاد.
- الخلل في ادارة المزارع والاشراف عليها.
- الخلل في ادارة المراعي وعدم التعدي عليها.
- حركة الاحتطاب وصناعة الفحم.
- حركة الماشية من حيث توزيعها وانواعها وكميتها.
- تدهور المراعي وهبوط اسعار الماشية والتخلص منها بسبب ارتفاع تكاليف العلف والخوف من نفوق الماشية.
- الجفاف والنقص في معدلات الامطار يمكن الرعاة من نقل ماشيتهم الى مناطق اخرى اكثر امطاراً وتوفراً للمرعى.
- تحول اراضي المراعي الي اراضي زراعية بغرض زيادة الانتاج.

ثالثاً: مؤشرات للتنبؤ بحدوث نزاعات حول الموارد الطبيعية:

- ظهور معدن الذهب والبترول مؤشر لحدوث نزاع بين القبائل التي تسكن في المنطقة.
- شح المياه وجفاف مصادرها مؤشر لحدوث نزاع حول المياه.

العناصر المكونة لنظام الإنذار المبكر:

يحتوي نظام الإنذار المبكر على أربعة عناصر رئيسة وهي العناصر التي تكون أي نظام فعال للإنذار المبكر وهي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العنصر الأول: الشعور بالخطر وتحديد مصدره.

العنصر الثاني: المراقبة والإنذار وقرع ناقوس الخطر.

العنصر الثالث: الاتصالات ونشر الانذارات.

العنصر الرابع: رد فعل المجتمع المتأثر بحدوث النزاع أو وقوع الكارثة.

أولاً: الشعور بالخطر وتحديد مصدره:

وهي مرحلة يمكن أن تشترك فيها المجتمع والمنظمات العاملة فيها وذلك عن طريق الجمع المنظم للمعلومات والبيانات وتحليلها استناداً على المؤشرات التي تم رصدها مثل:

- دراسة المؤشرات الأولية والتنبؤ بحدوث النزاع أو الكارثة.
- وضع الترتيبات وتحديد الوكالات الحكومية والمنظمات التي يمكن أن تشارك في تحديد مصدر الخطر.
- التعرف على احتمال النزاع أو وقوع الكارثة وجمع المعلومات الخاصة به.
- وضع خطة فعالة لإشراك المجتمع في تحليل المعلومات.
- تحديد المناطق الجغرافية والمجتمعات التي قد تتأثر بالنزاع أو الكارثة.
- تحديد مدى تأثر المجتمع بحدوث النزاع أو وقوع الكارثة.
- تقييم حجم النزاع أو الكارثة.
- رفع المعلومات والبيانات إلى الجهات الحكومية والمنظمات العاملة في المجال بالشكل المناسب.

ثانياً: المراقبة والإنذار وقرع ناقوس الخطر:

يقع الإنذار في قلب الإنذار المبكر، وكذلك المراقبة الدائمة لمؤشرات الخطر هي من الأشياء الأساسية في عملية إصدار الإنذارات الدقيقة في الوقت المناسب وذلك عن طريق:-

- معرفة شركاء أنظمة الإنذار وهو يشمل اتصال السلطات المحلية بالمنظمات المسئولة عن الإنذارات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- ترتيب الاتصال مع المنظمات غير الحكومة والدولية.
- وضع نظام للتحقق من وصول الإنذارات للمتأثرين بحدوث النزاع أو وقوع الكارثة.
- وجود الخطط والوثائق الخاصة بالمراقبة الفعالة.
- ترتيب المعلومات ومعالجتها وإتاحتها للجهات المعنية وبأسرع وقت.
- تحليل البيانات وإصدار التوقعات والإنذارات بشكل مبني على طرق علمية وفنية مقبولة.
- إصدار الإنذارات ونشرها بأسلوب فعال وفي الوقت المناسب.

ثالثاً: الاتصالات ونشر الإنذارات:

يجب أن تبلغ الإنذارات أولئك المعرضين لخطر النزاع والكوارث في رسائل واضحة تحتوي على معلومات بسيطة ومفيدة وهو شيء حيوي للتمكين من توقع ردود أفعال مناسبة من المعرضين للخطر والتي ستساعد في حماية الأرواح والحد من الخسائر. ومن الضروري في هذا الصدد استخدام قنوات الاتصال المتعددة للتأكد من إنذار أكبر عدد من المستهدفين وذلك في عدة صور:

- تفويض السلطات للجهات المتخصصة في عمليات نشر الإنذارات وتوصيلها.
- تحديد وظائف وأدوار ومسئوليات كل العاملين في مجال نشر الإنذارات.
- تدريب مجموعات المتطوعين وتفويضها في نشر الإنذارات بكثافة في منازل المجتمعات المستهدفة.
- إعداد وسائط الاتصالات والنشر بشكل مناسب مثل الإذاعة والتلفزيون والهواتف السيارة.
- إعداد تحذيرات الإنذار ورسائله بالشكل الذي يتناسب مع الخلفيات الثقافية والاجتماعية واللغوية والتعليمية للمجتمع المستهدف.
- أن تكون الإنذارات محددة وواضحة وخاصة بطبيعة الخطر وآثاره.
- تمكين المواطنين من الوصول إلى مراكز الإنذار.

رابعاً: رد فعل المجتمع المتأثر بحدوث النزاع أو وقوع الكارثة:

يجب أن تكون المجتمعات قادرة على تفهم آثار النزاع والكوارث التي تتعرض لها، وأن تقوم باحترام خدمات الإنذار وعلى معرفة كيفية الرد. ومن الضروري أن تكون خطط إدارة النزاعات والكوارث جاهزة وتم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعليمها والتدريب عليها واختبارها، كما يجب إخطار المجتمع بخيارات التصرف السليم ومنافذ السلامة المتاحة، وعن أفضل الطرق لكيفية تجنب إصابة الممتلكات والأرواح بالأضرار وفقدانها، وهي:-

- احترام التحذيرات من أولئك المعرضين لخطر النزاعات والكوارث من خلال مصادر يمكن تصديقها والوثوق بها.
- وضع الإجراءات المطلوبة لبناء الثقة في الإنذارات.
- إعداد وتوضيح الخطط الاستعداد للكوارث وخطط ردود الأفعال للمواطنين المستهدفين.
- تقييم قدرة المجتمعات على الاستجابة بفاعلية للإنذارات المبكرة.
- الاتصال بالمنظمات التي تعمل من أجل معاونة المجتمعات في بناء القدرات.
- تحسين التعليم والوعي العام عن طريق نشر معلومات مبسطة عن النزاعات والكوارث، وكيفية الحد من آثارها.
- وضع برامج التعليم والوعي العام في المناهج التعليمية من مدارس الأساس وحتى الجامعات. (الإنذار المبكر/ورقة).

آلية عمل أنظمة الإنذار المبكر:

ترتبط آلية عمل الإنذار المبكر ارتباطاً وثيقاً بآليات عمل الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية والدولية، إن تطوير وتنفيذ نظام إنذار مبكر فعال يتطلب مشاركة جميع المنظمات أعلاه والتنسيق فيما بينهم، وتوفر السطور التالية شرحاً مبسطاً لدور الاجهزة الحكومية والمنظمات الواجب إشراكها في نظم الإنذار المبكر ووظائف تلك المنظمات ومسئولياتها.

أولاً: المجتمعات المحلية:

وبصفة خاصة تلك المجتمعات الأكثر قابلية للتأثر مثل الرعاة والمزارعين والمعلمين والعمال وكافة شرائح المجتمع، وهي من العناصر الأساسية لأنظمة الإنذار المبكر في رصد المؤشرات الخاصة بالتنبؤ بحدوث نزاع أو وقوع كارثة، ويجب إشراكها بشكل فعال في كافة جوانب عمليات إنشاء وتشغيل أنظمة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإنذار المبكر ومعرفتهم بالنزاع والكوارث المحتملة التي قد يتعرضون لها، كما يجب أن يكونوا قادرين على رد الفعل وعلى تنفيذ الأنشطة التي تقلل من الخسائر والأضرار.

نجد أن منهج الاتصال من أسفل إلى أعلى تجاه الإنذار المبكر بمشاركة فعالة من المجتمعات المحلية يؤدي إلى تفعيل ردود الأفعال متعددة الأبعاد تجاه النزاعات والكوارث، بهذه الطريقة تستطيع المجتمعات المحلية المساهمة في تقليل الآثار وتعزيز القدرات المحلية.

ثانياً: الحكومات المحلية:

حيث يجب تفويضها من قبل الحكومات الولائية، وأن تملك قدراً هائلاً من المعلومات عن النزاعات والكوارث التي تهدد المجتمع وأن تكون مشاركة وبشكل فعال في تصميم وصيانة أنظمة الإنذار المبكر وفض النزاعات، ويجب عليها بالإضافة إلى ذلك تفهم المعلومات التي تلقتها والتعامل مع المواطنين المحليين وإرشادهم بشكل يزيد من السلامة العامة للمواطنين ويقلل من الخسائر المحتمل.

ثالثاً: الحكومات الولائية والمركزية:

هي المسئولة عن السياسات العليا والأطر التي تسهل من عمليات الإنذار المبكر وعن الأنظمة الوطنية التي تتنبأ بحدوث النزاعات والكوارث وإصدار القرارات المناسبة في هذا الصدد وتكمن دور الحكومات الولائية والمركزية في:

- يجب أن تتفاعل الحكومات مع المنظمات الإقليمية والدولية وغير الحكومية لتقوية قدرات الإنذار المبكر وضمان توجيه الإنذارات وردود الفعل المرتبطة والأكثر قابلية للتأثر.
- تقديم الدعم والإسناد إلى المجتمعات المحلية والحكومات المحلية لتطوير قدرات عملية لأنظمة الإنذار المبكر.
- وضع الإنذار المبكر في قائمة الأولويات الوطنية والمحلية طويلة الأمد.
- وضع التشريعات أو السياسات الوطنية لتوفير قاعدة مؤسسية لتنفيذ أنظمة الإنذار المبكر.
- تعزيز بناء القدرات المؤسسية وتحسينها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تأمين الموارد المالية لأغراض تنفيذ أنظمة الإنذار المبكر.

رابعاً: المؤسسات والمنظمات الإقليمية:

تلعب دوراً في توفير المعلومات والنصائح المتخصصة التي تدعم الجهود الوطنية لتطوير قدرات الإنذار المبكر وفض النزاعات في البلدان التي تتشارك في بيئة جغرافية واحدة، بالإضافة إلى ذلك تسهل الاتصال بالمنظمات الدولية وتسهل عمليات الإنذار المبكر الفعالة بين الدول المجاورة، تلك المنظمات من أمثال الجامعة العربية، الاتحاد الأفريقي ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوربي.

خامساً: الهيئات الدولية:

تستطيع تلك الهيئات تأمين التنسيق الدولي وتوحيد أطر الدعم لأنشطة الإنذار المبكر وفض النزاعات للدولة المعنية، وتعزيز تبادل البيانات والمعلومات بين الدول وقد يشمل الدعم تقديم المعلومات الاستشارية، والمعلومات الفنية والدعم المادي، والدعم التخطيطي اللازم للمعاونة في عملية تطوير قدرات أنظمة الإنذار المبكر للسلطات أو المنظمات في كل الدول، تلك الهيئات والمنظمات من أمثال:

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- الاتحاد الدولي للاتصالات.
- المنظمات غير الحكومية.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية.
- مكتب الترويج للإنذار المبكر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.
- استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.
- معهد جامعة الأمم المتحدة للبيئة والسلامة الإنسانية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- مبادرة الأمم المتحدة لتزويد المجتمع الإنساني عن طريق التصوير بالأقمار الصناعية وخدمات نظام المعلومات الجغرافية.
- المنظمة العالمية للإرصاد الجوية.

سادساً: المنظمات غير الحكومية:

تلعب دوراً هاماً في عملية زيادة الوعي بين الأفراد والمجتمعات والمنظمات المشاركة في الإنذار المبكر وفض النزاعات، وبصفة خاصة على مستوى المجتمعات، كما تستطيع أيضاً المعاونة في تنفيذ أنظمة الإنذار المبكر وفي إعداد المجتمعات على تجنب النزاعات ومجابهة الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك فهي تستطيع أن تلعب دوراً فعالاً للمعاونة في التأكد من إبقاء الإنذار المبكر على قائمة اهتمامات صانعي القرار والسياسات الحكومية. (دور اليوناميد).

سابعاً: مراكز البحث العلمية والأكاديمية:

لها دور بالغ الأهمية في تقديم المعلومات العلمية والفنية المتخصصة لمعاونة الحكومات والمنظمات والمجتمعات المحلية في تطوير أنظمة الإنذار المبكر وفض النزاعات، والاستفادة من خبراتها في تحليل المعلومات الخاصة بالمخاطر والنزاعات والكوارث الطبيعية التي تواجه المجتمعات وكذلك تقديم دعم علمي نظامي لخدمات المراقبة والإنذار، ودعم تبادل البيانات، وترجمة البيانات العلمية والفنية إلى رسائل واضحة، والتمكن من نشر الإنذارات التي يمكن فهمها على أولئك المعرضين للخطر.

معقوقات الاستفادة من نظم النذار المبكر :

هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون الاستفادة من اشارات الانذار المبكر ومن اهمها:

- انكار الخطر وانكار وجوده واخفاء الحقائق.
- ضعف الحكومات بتفعيل نظم الانذار المبكر.
- ارتفاع التكايف المالية لتطبيق نظام الانذار المبكر ونقص التمويل.
- ضعف الاهتمام بالانذار المبكر والاستعداد له لكونه يتعلق بتنبؤات مستقبلية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- القراءة الخاطئة لمؤشرات الانذار المبكر.
- تأخر وصول اشارات الانذار المبكر الى المنظمات الدولية والاقليمية.
- استخدام مؤشرات خاطئة وغير سليمة.
- استخدام مؤشرات تعطي قراءة سطحية وغير دقيقة.

تحليل ومناقشة النتائج:

بعد أن قام الباحث بتصميم الاستبيان وتوزيعها على العينة المستطلعة وهم مائة (100) من معلمي المرحلة الثانوية وجمعها وتفريغها، استخدم الباحث أسلوب تحليل إجابات العينة المستطلعة عن طريق ايجاد النسب المئوية، ومن ثم إجراء التحليل والمقارنات ومناقشة النتائج، بالرجوع إلى الأسئلة التي وردت في الاستبيان وبحسب المحاور التي يتكون منها الاستبيان، وكانت النتائج كالآتي:-

المحور الأول: الأبعاد القانونية للنزاع حول الأرض والتي يمكن معالجتها بإصلاح القوانين حول الأرض في دارفور.

السؤال الأول: ضعف تدريب رجل الإدارة الأهلية قانونياً للقيام بمهام قضائية والفصل في القضايا الصغيرة من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
50	28	6	10	6
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%50	%28	%6	%10	%6
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
78			16	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%78			%16	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 50% من أفراد العينة المستطلعة أن ضعف تدريب رجل الإدارة الأهلية قانونياً للقيام بمهام قضائية والفصل في القضايا الصغيرة من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 28% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي ترى 10% من العينة المستطلعة لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 6% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 78% من أفراد العينة المستطلعة أن ضعف تدريب رجل الإدارة الأهلية قانونياً للفصل في القضايا الصغيرة من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما ترى 16% من نفس العينة في الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الثاني: غموض الأطر القانونية التي تنظم ملكية الأرض واستخداماتها والاستفادة من الموارد الطبيعية من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
32	52	2	14	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%32	%52	%2	%14	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
84			14	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%84			%14	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 32% من أفراد العينة المستطلعة أن غموض الأطر القانونية التي تنظم ملكية الأرض واستخداماتها والاستفادة من الموارد الطبيعية من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 52% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 14% من أفراد العينة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي اجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 84% من أفراد العينة المستطلعة أن غموض الأطر القانونية التي تنظم ملكية الأرض واستخداماتها والاستفادة من الموارد الطبيعية من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما ترى 14% من نفس العينة وفي الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الثالث: محدودية تطبيق قانون تسوية الأراضي وتسجيلها للعام 1925م وأن الأراضي المسجلة الآن لا تتعدى الواحد في المائة من الأراضي من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
38	36	14	12	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%38	%36	%14	%12	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
74			12	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%74			%12	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه سلبي قوي ترى 38% من أفراد العينة المستطلعة أن محدودية تطبيق قانون تسوية الأراضي وتسجيلها للعام 1925م وأن الأراضي المسجلة الآن لا تتعدى الواحد في المائة من الأراضي من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 36% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 12% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي اجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 74% من أفرا العينة المستطلعة أن محدودية تطبيق قانون تسوية الأراضي وتسجيلها للعام 1925م وأن الأراضي المسجلة الآن لا تتعدى الواحد في المائة من الأراضي من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما ترى 12% من نفس العينة في الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الرابع: عدم اصدار قانون الحقوق الخاصة بملكية الأرض من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
62	24	4	6	4
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%62	%24	%4	%6	%4
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
86			10	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%86			%10	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 62% من أفراد العينة المستطلعة أن عدم اصدار قانون الحقوق الخاصة بملكية الأرض من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوى ترى 24% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 6% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، وفي اتجاه سلبي قوي لم توافق 4% على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 86% من أفراد العينة المستطلعة أن عدم اصدار قانون الحقوق الخاصة بملكية الأرض من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما ترى 10% من نفس العينة وفي الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الخامس: عدم قيام مفوضية خاصة بالأراضي وغياب دورها من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
48	38	10	4	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%48	%38	%10	%4	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
86			4	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%86			%4	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 48% من أفراد العينة المستطلعة أن عدم قيام مفوضية خاصة بالأراضي وغياب دورها من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 38% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 4% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 86% من أفراد العينة المستطلعة أن عدم قيام مفوضية خاصة بالأراضي وغياب دورها من أسباب النزاع حول الأرض في دارفور، بينما ترى 4% من نفس العينة وفي الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

تفسير نتائج المحور الأول:

بإيجاد متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي لكل الأسئلة في المحور الأول وهو محور الأبعاد القانونية للنزاع حول الأرض في دارفور وأنه لابد من اصلاح قانوني للقوانين التي تتعلق بالأراضي، مقارنة بمتوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي تتضح الرؤية العامة لتفسير نتائج المحور الأول:

متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي	متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي
%82	%11

تفسير النتائج:

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 82% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد القانونية واصلاح القوانين حول الأرض لها دور في تحقيق النزاع حول الأرض في دارفور.
- في الاتجاه السلبي العام ترى 11% من أفراد نفس العينة المستطلعة غير ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور الثاني: الأبعاد الثقافية للنزاع حول الأرض في دارفور التي يمكن معالجتها بالتوعية عبر الإعلام والندوات والمحاضرات وورش العمل.

السؤال الأول: التوعية باستخدام نظام الانذار المبكر وتبسيط النظام لمستوى فهم رجل الإدارة الأهلية يساعده على التنبؤ بوقوع النزاع حول الأرض:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
40	44	8	8	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%40	%44	%8	%8	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
84			8	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%84			%8	

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 40% من أفراد العينة المستطلعة أن التوعية باستخدام نظام الانذار المبكر وتبسيط النظام لمستوى فهم رجل الإدارة الأهلية يساعده على التنبؤ بوقوع النزاع حول الأرض، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 44% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 8% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 84% من أفراد العينة المستطلعة أن التوعية باستخدام نظام الانذار المبكر وتبسيط النظام لمستوى فهم رجل الإدارة الأهلية يساعده على التنبؤ بوقوع النزاع حول الارض، بينما ترى 8% من نفس العينة وفي الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الثاني: تدريب رجل الإدارة الأهلية على إدارة الأرض وأن تكون الإدارة الأهلية إدارة متعلمة:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
72	20	2	4	2
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%72	%20	%2	%4	%2
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
92			6	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%92			%6	

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 72% من أفراد العينة المستطلعة أن تدريب رجل الإدارة الأهلية على إدارة الأرض يخفف من النزاع حول الأرض وأن تكون الإدارة الأهلية إدارة متعلمة، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 20% من نفس العينة نفس الرأي السابق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- في اتجاه سلبي نجد أن 4% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، وفي اتجاه سلبي قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 92% من أفراد العينة المستطلعة أن تدريب رجل الإدارة الأهلية على إدارة الأرض يخفف من النزاع حول الأرض، وأن تكون الإدارة الأهلية إدارة متعلمة، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 6% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الثالث: توعية المواطنين بعدم التدخل السياسي في أعمال الإدارة الأهلية يساعد في تحقيق النزاع حول الأرض:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
52	26	4	10	8
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%52	%26	%4	%10	%8
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
78			18	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%78			%18	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 52% من أفراد العينة المستطلعة أن توعية المواطنين بعدم التدخل السياسي في أعمال الإدارة الأهلية يساعد في تخفيف النزاع حول الأرض، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 26% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 10% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 8% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 78% من أفراد العينة المستطلعة أن توعية المواطنين بعدم التدخل السياسي في أعمال الإدارة الأهلية يساعد في تخفيف النزاع حول الأرض، بينما ترى 18% من نفس العينة في الاتجاه السلبي العام غير ذلك.

السؤال الرابع: السعي لتوعية المواطن بان نظام الحواكير نظام إداري يساعد على إدارة الأرض ولا تعبر عن ملكية الأرض يحقق من النزاع حول الأرض:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
38	36	12	12	2
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%38	%36	%12	%12	%2
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
74			14	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%74			%14	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 38% من أفراد العينة المستطلعة أن السعي لتوعية المواطن بان نظام الحواكير نظام إداري يساعد على إدارة الأرض ولا تعبر عن ملكية الأرض يخفف من النزاع حول الأرض، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 36% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 12% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 74% من أفراد العينة المستطلعة أن السعي لتوعية المواطن بأن نظام الحواكير نظام إداري يساعد على إدارة الأرض ولا تعبر عن ملكية الأرض، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 14% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الخامس: التوعية بسلبيات التمرد وحمل السلاح واستخدام الأرض بقوة السلاح يحقق من النزاع حول الأرض:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
46	18	18	14	4
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%46	%18	%18	%14	%4
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
64			18	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%64			%18	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 46% من أفراد العينة المستطلعة أن التوعية بسلبيات التمرد وحمل السلاح واستخدام الأرض بقوة السلاح يخفف من النزاع حول الأرض، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 18% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 14% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 4% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 64% من أفراد العينة المستطلعة أن التوعية بسلبيات التمرد وحمل السلاح واستخدام الأرض بقوة السلاح يخفف من النزاع حول الأرض، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 18% من نفس العينة غير ذلك.

تفسير نتائج المحور الثاني:

بإيجاد متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي لكل الأسئلة في المحور الثاني وهو محور الأبعاد الثقافية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها بالتوعية عبر الإعلام والندوات والمحاضرات وورش العمل، مقارنة بمتوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي تتضح الرؤية العامة لتفسير نتائج المحور الثاني.

متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي	متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي
%78	%13

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 78% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد الثقافية يمكن معالجتها بالتوعية عبر الإعلام والندوات والمحاضرات وورش العمل لها دور في تخفيف النزاع حول الأرض في دارفور.
- في الاتجاه السلبي العام ترى 13% من نفس العينة غير ذلك.

المحور الثالث: الأبعاد التربوية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها في النظام التعليمي واستخدام التربية وقوة المناهج الدراسية:

السؤال الأول: استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في تعديل الموروث الثقافي الخاطئ حول ملكية الأرض واستخدامها:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
44	36	6	10	4
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%44	%36	%6	%10	%4
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
80			14	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%80			%14	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 44% من أفراد العينة المستطلعة أن استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في تعديل الموروث الثقافي الخاطئ حول الأرض واستخداماتها أمر ايجابي، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 36% من نفس العينة المستطلعة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 10% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 4% من العينة الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 80% من أفراد العينة المستطلعة أن استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في تعديل الموروث الثقافي الخاطئ حول الأرض واستخداماتها أمر ايجابي بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 14% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الثاني: استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في نشر ثقافة التعايش السلمي وأن الأرض تسع الجميع:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
68	28	صفر	2	2
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%68	%28	%0	%2	%2
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
96			4	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%96			%4	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 68% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في نشر ثقافة التعايش السلمي وأن الأرض تسع الجميع، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 28% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 2% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 96% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في نشر ثقافة التعايش السلمي وأن الأرض تسع الجميع، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 4% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الثالث: استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في شرح آثار التدهور البيئي والتصحر على الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
56	36	6	2	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%56	%36	%6	%2	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
92			2	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%92			%2	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 56% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في شرح الآثار المترتبة على التدهور البيئي والتصحر على الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 36% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 2% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 92% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية في شرح الآثار المترتبة على التدهور البيئي والتصحر على الأرض في دارفور بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 2% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الرابع: استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لبيان خطأ المزارع بالزراعة وبناء القرى في المراحيل وعدم التزام الرعاة بالسير في الخطوط المرسومة:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
46	32	10	12	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%46	%32	%10	%12	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
78			12	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%78			%12	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 46% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لبيان خطأ المزارع بالزراعة وبناء القرى في المراحيل وعدم التزام بالسير في الخطوط المرسومة، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 32% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 12% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 78% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لبيان خطأ المزارع بالزراعة وبناء القرى في المراحيل وعدم التزام الرعاة بالسير في الخطوط المرسومة، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 12% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الخامس: استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لبيان فوائد العمل بالبحوث العلمية حول قضايا النزاعات حول الأرض واستخداماتها في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
64	26	6	2	2
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%64	%26	%6	%2	%2
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
90			4	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%90			%4	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 64% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية قوة المناهج الدراسية لبيان فوائد العمل بالبحوث العلمية حول قضايا النزاعات حول الأرض واستخداماتها في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 26% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 2% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 90% من أفراد العينة المستطلعة استخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لبيان فوائد العمل بالبحوث العلمية حول قضايا النزاعات حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 4% من نفس العينة غير ذلك.

تفسير نتائج المحور الثالث:

بإيجاد النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي لكل الأسئلة في المحور الثالث وهو محور الأبعاد التربوية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها في النظام التعليمي واستخدام التربية وقوة المناهج الدراسية، مقارنة بمتوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي تتضح الرؤية العامة لتفسير نتائج المحور الثالث.

متوسط النسب المئوية لذوي الاتجاه الايجابي	متوسط النسب المئوية لذوي الاتجاه السلبي
%87	%7

تفسير النتائج:

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 87% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد التربوية للنزاع حول الأرض والتي يمكن معالجتها في النظام التعليم واستخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لها دور في حل النزاع حول الأرض في دارفور.
- في الاتجاه السلبي العام ترى 7% من نفس العينة غير ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور الرابع: تطوير الإدارة الأهلية والتي بتطويرها يمكن الاسهام بشكل جيد وفعال في تحقيق النزاع حول الأرض واستخداماتها في دارفور.

السؤال الأول: الاعتراف بالإدارة الأهلية ككيان إداري ضمن قانون الحكم المحلي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
58	26	12	4	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%58	%26	%12	%4	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
84			4	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%84			%4	

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 58% من أفراد العينة المستطلعة أن الاعتراف بالإدارة الأهلية ككيان إداري ضمن قانون الحكم المحلي يعمل على تخفيف النزاع حول الأرض بدارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 26% من نفس العينة نفس الرأي السابق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- في اتجاه سلبي نجد أن 4% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 84% من أفراد العينة المستطلعة أن الاعتراف بالإدارة الأهلية ككيان إداري ضمن قانون الحكم المحلي يعمل على تخفيف النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 4% من العينة غير ذلك.

السؤال الثاني: تعمل إدارة الأهلية على جمع الضرائب والعشور وعائدات الأرض بواسطة محاسبين خريجين يعينون خصيصاً لذلك الغرض:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
26	50	10	12	2
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%26	%50	%10	%12	%2
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
76			14	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%76			%14	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه قوي ترى 26% من أفراد العينة المستطلعة أن تعمل الإدارة الأهلية على جمع الضرائب والعشور وعائدات الأرض بواسطة محاسبين خريجين يعينون خصيصاً لذلك الغرض يساهم في فض النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 50% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 12% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 76% من أفراد العينة المستطلعة أن تعمل الإدارة الأهلية على جمع الضرائب والعشور وعائدات الأرض بواسطة محاسبين خريجين يعينون لذلك الغرض يساهم في فض النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 14% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الثالث: أن تستعين الإدارة الأهلية على حفظ الأمن وفض النزاعات برجال شرطة أهلية دربوا خصيصاً لحفظ الأمن في الأرياف:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
54	32	6	8	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%54	%32	%6	%8	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
86			8	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%86			%8	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 54% من أفراد العينة المستطلعة أن تستعين الإدارة الأهلية على حفظ الأمن وفض النزاعات برجال شرطة أهلية دربوا خصيصاً لحفظ الأمن في الأرياف، بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 32% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 8% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم يسجل الاستبيان أي إجابات في هذا الاتجاه.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 86% من أفراد العينة المستطلعة أن تستعين الإدارة الأهلية على حفظ الأمن وفض النزاعات برجال شرطة أهلية دربوا خصيصاً لحفظ الأمن في الأرياف بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 8% من نفس العينة غير ذلك.

السؤال الرابع: أن يتدرب رجل الإدارة الأهلية وبطريقة علمية على إحصاء الأطيان والسواقي والثروة الحيوانية وأن يساعده على ذلك فئة متعلمة يساهم في فض النزاع حول الأرض في دارفور:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
اتجاه ايجابي قوى	تجاه ايجابي	لا اتجاه له	اتجاه سلبي	اتجاه سلبي قوي
عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
44	42	8	4	صفر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%44	%42	%8	%4	%0
اتجاه ايجابي عام			اتجاه سلبي عام	
86			6	
النسبة المئوية لذوي الاتجاه الايجابي العام			النسبة المئوية لذوي الاتجاه السلبي العام	
%86			%6	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في اتجاه ايجابي قوي ترى 44% من أفراد العينة المستطلعة أن يتدرب رجل الإدارة الأهلية وبطريقة علمية على إحصاء الأطيان والسواقي والثروة الحيوانية وأن يساعده على ذلك فئة متعلمة يساهم في فض النزاع حول الأرض في دارفور بينما نجد في اتجاه ايجابي أقل قوة ترى 42% من نفس العينة نفس الرأي السابق.
- في اتجاه سلبي نجد أن 4% من أفراد العينة المستطلعة أنها لم توافق على الرأي السابق، في اتجاه سلبي قوي لم توافق 2% من العينة على الرأي السابق.
- في الاتجاه الايجابي العام ترى 86% من أفراد العينة المستطلعة أن يتدرب رجل الإدارة الأهلية وبطريقة علمية على إحصاء الاطيان والسواقي والثروة الحيوانية وأن يساعده على ذلك فئة متعلمة يساهم في فض النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 6% من نفس العينة غير ذلك.

تفسير نتائج المحور الرابع:

بإيجاد متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي لكل الأسئلة في المحور الرابع وهو محور تطوير الإدارة الأهلية والتي يمكن بتطويرها أن تسهم وبشكل جيد وفعال في فض النزاع حول الأرض في دارفور، مقارنة بمتوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي تتضح الرؤية العامة لتفسير نتائج المحور الرابع:-

متسوط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي	متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي
%83	%8

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تفسير النتائج:

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 83% من أفراد العينة المستطلعة أن تطوير الإدارة الأهلية يمكن أن تساهم وبشكل جيد وفعال في فض النزاع حول الأرض في دارفور.
- في الاتجاه السلبي العام ترى 8% من نفس العينة غير ذلك.

تفسير نتائج الاستبيان:

بإيجاد متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي لكل أسئلة المحاور الأربعة، هو محور الأبعاد القانونية للنزاع حول الأرض في دارفور وأنه لابد من اصلاح القوانين التي تتعلق بالأراضي، والمحور الثاني وهو محور الأبعاد الثقافية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها بالتوعية عبر الإعلام والندوات والمحاضرات وورش العمل، والمحور الثالث وهو محور الأبعاد التربوية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها في النظام التعليمي واستخدام التربية وقوة المناهج أن تضطلع بدروها في فض النزاع حول الأرض في دارفور، مقارنة بمتوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي تتضح الرؤية العامة لتفسير نتائج الاستبيان.

المحاور	متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه الايجابي	متوسط النسب المئوية لإجابات ذوي الاتجاه السلبي
محور الأبعاد القانونية	%82	%11
محور الأبعاد الثقافية	%78	%13
محور الأبعاد التربوية	%87	%7
محور تطوير الإدارة الأهلية	%83	%8
المتوسط	%83	%10

تفسير نتائج الاستبيان:

- في الاتجاه الايجابي العام ترى 83% من أفراد العينة المستطلعة أنه في سبيل معالجة النزاع حول الأرض في دارفور لابد من النظر إلى كل الأبعاد القانونية والثقافية والتربوية ومجال تطوير الإدارة الأهلية حتى تضطلع بدروها في عملية فض النزاع حول الأرض في دارفور.
- في الاتجاه السلبي العام ترى 10% من أفراد العينة المستطلعة غير ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص النتائج:

- في المحور الأول وفي الاتجاه الايجابي العام ترى 82% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد القانونية واصلاح القوانين حول الأرض لها دور في تخفيف النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 11% من أفراد نفس العينة المستطلعة غير ذلك.
- المحور الثاني وفي الاتجاه الايجابي العام ترى 78% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد الثقافية السالبة حول الأرض يمكن معالجتها بالتوعية عبر الإعلام والندوات والمحاضرات وورش العمل لها دور في تخفيف النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه سلبي العام ترى 13% من نفس العينة غير ذلك.
- المحور الثالث وفي الاتجاه الايجابي العام ترى 87% من أفراد العينة المستطلعة أن الأبعاد التربوية للنزاع حول الأرض في دارفور والتي يمكن معالجتها عبر النظام التعليمي واستخدام التربية وقوة المناهج الدراسية لها دور في حل النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 7% من نفس العينة غير ذلك.
- المحور الرابع وفي الاتجاه الايجابي العام ترى 83% من أفراد العينة المستطلعة أن تطوير الإدارة الأهلية يمكن أن تساهم وبشكل جيد وفعال في فض النزاع حول الأرض في دارفور بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 8% من أفراد نفس العينة غير ذلك.
- في تحليل الاستبيان، في الاتجاه الايجابي العام ترى 83% من أفراد العينة المستطلعة أنه في سبيل معالجة النزاع حول الأرض في دارفور لابد من النظر إلى كل الأبعاد القانونية والثقافية والتربوية ومجال تطوير الإدارة الأهلية حتى تضطلع بدورها في عملية فض النزاع حول الأرض في دارفور، بينما نجد في الاتجاه السلبي العام ترى 10% من أفراد نفس العينة غير ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات:

- تقنين الحقوق الخاصة بملكية وحيازة الأرض: وذلك بوضع السياسات اللازمة للاعتراف بالحقوق التاريخية والعرفية المتعلقة بملكية وحيازة الأرض (الحواكير).
- إشاعة استخدام الأرض وتنمية الموارد: وذلك بوضع السياسات العامة بمشاركة المواطنين (المتنفعين والمتضررين) في تحديد كيفية الاستخدام الأمثل للأراضي وتنمية الموارد الطبيعية وإدارتها، مع ضمان التعويضات الملائمة للذين تضررت حياتهم نتيجة لأعمال التخطيط السليم للأراضي والموارد الطبيعية لصالح المجتمعات.
- مراجعة وتعديل القوانين الخاصة بالأراضي: وذلك بتصنيف الأعراف والموروثات الخاصة بملكية وحيازة واستخدامات الأراضي والتي هي ذات الصلة بالحقوق التاريخية وصولاً لقانون عرفي مرن.
- الاستفادة من قانون تسوية وتسجيل الأراضي لعام 1925م وتمكين المواطنين من تسجيل أراضيهم.
- تخطيط الأراضي: وذلك بتخطيط أراضي كل إقليم دارفور وفق مخرجات خارطة استخدامات الأراضي ومسح الموارد الطبيعية.
- التركيز على البحوث العلمية حول قضايا ونزاعات الأراضي والتي تعتبر شحيحة جداً مقارنة بالمشكلات التي يعانيها دارفور في مجال نزاعات الأراضي والموارد الطبيعية.
- الاهتمام بتدريب الكوادر الخاصة بفض نزاعات الأراضي وتطوير الأساليب والمطلوبات الخاصة بذلك خاصة من الجوانب الفنية والقانونية والعرفية.
- ضرورة تقوية البنية التحتية لولايات دارفور وذلك ضمن التنمية القومية في مجال الطرق والجسور والطاقة والكهرباء والتعليم والصحة وكل ما يتعلق بالاستخدام الأمثل الأرض ومواردها الطبيعية مع مراعاة البعد الجغرافي لدارفور من المركز.
- استعادة الأرض المسلوبة وذلك عن طريق استعادة جميع النازحين واللاجئين والأشخاص الذين نزعت أراضيهم وممتلكاتهم بصورة تعسفية أو غير قانونية لأراضيهم.
- قيام مفوضية أراضي دارفور بغرض النظر في الحقوق التاريخية المتعلقة بملكية وحيازة الأرض وتنظيم استخدامات الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تقوية قدرات المجتمعات المحلية للتعرف على المؤشرات الأولية لحدوث النزاعات ووقوع الكوارث الطبيعية والتقليل من آثارها.
- أن تلعب الحكومات ومتخذي القرار فيها دوراً في تطوير أنظمة الإنذار المبكر حتى تلعب دوراً في حد من آثار حدوث النزاعات ووقوع الكوارث.
- أن تعمل المنظمات غير الحكومية وبشكل فعال في زيادة فعالية وكفاءة أنظمة الإنذار المبكر ودورها في تقليل الآثار التي تنتج من النزاعات والكوارث.
- الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة للهيئات والمنظمات الدولية في تطوير أنظمة الإنذار المبكر في السودان عامة ودارفور والتقليل من الآثار الناجمة عن النزاعات والكوارث في المجتمعات المحلية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

1) أحمد إبراهيم أبو شوك، الإدارة الأهلية بين الإبقاء والإلغاء، الخرطوم، 1993م.
2) العجب أحمد الطريفي، الحكم اللامركزي في السودان، الخرطوم، 1989م.
3) بشير محمد سعيد، السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب، الخرطوم، 1986م.
4) محمد أحمد محجوب، الحكومة المحلية في السودان، القاهرة، 1941م.
5) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، بيروت، 1987م.
6) محمد علي حمد، الديمقراطية والتربية في السودان، الخرطوم، 2005م.
7) محمد علي حمد، أيديولوجيا الهيمنة وصراع الهوية في السودان، تحت الطبع.
8) محمد إبراهيم أبو سليم، أدوات الحكم والولاية في السودان، دار الجيل، بيروت، 1992م.
9) د. س أوفاهي، الدولة والمجتمع في دارفور، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 2000م.
10) موسى المبارك الحسن، تاريخ دارفور السياسي، دار الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم، 1995م.
11) آدم الزين والطيب إبراهيم وادي، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، الخرطوم، 1998م.
12) آدم الزين محمد، نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2003م.
13) محمد إبراهيم أبو سليم، الفور والأرض وثائق تمليك، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، الخرطوم، 1975.
14) محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر.
15) عبد الشافع عيسى مصطفى، دارفور الأرض والحواكير، وادي صالح للطباعة والنشر، الخرطوم، 2010م.
16) عصام محمد إبراهيم، النفير والتنمية: دراسة انثروبولوجية تطبيقية في مجتمع دارفور، مطبعة الخرطوم، الخرطوم، 2007م.
17) عصام محمد إبراهيم ومحمود آدم داؤود، الأرض والناس في دارفور، كلية الدراسات العليا، جامعة الفاشر، 2014م.

الأوراق:

1) السلطة الإقليمية لدارفور، مفوضية أراضي دارفور، ورقة قضايا الأراضي والموارد الطبيعية بدارفور.
2) المكتب التنفيذي للإدارة الأهلية بولاية شمال دارفور، ورقة الأمن وحل النزاعات القبلية ورتق النسيج الاجتماعي.
3) اتفاقية أبوجا للسلام، 2005م.
4) اتفاقية الدوحة للسلام، 2011م.